الأمم المتحدة

S/2012/344



مجلس الأمن

Distr.: General
18 May 2012
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن

يشرفني إبلاغكم بأن أعضاء مجلس الأمن وافقوا على إيفاد بعثة إلى ليبريا وكوت ديفوار والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وسيراليون في الفترة من ١٨ إلى ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٢. وسيتشارك في قيادة الجزء المتعلق بليبريا من البعثة سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية سوزان رايس وسفير المغرب محمد لوليشكي. وسيتشارك في قيادة الجزء المتعلق بكوت ديفوار والجماعة الاقتصادية من البعثة سفير فرنسا جيرار آرو وسفير توغو كودجو مينان. وسيتشارك في قيادة الجزء المتعلق بسيراليون من البعثة سفير المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية مارك لايال غرانت وسفير جنوب أفريقيا باسو سانغكو. ووافق أعضاء المجلس على الاختصاصات المرفقة للبعثة (انظر المرفق).

وتتألف البعثة من الأشخاص التالية أسماؤهم:

السفير نيكيتا زوخوف (الاتحاد الروسي)

السفير أغشين مهدييف (أذربيجان)

السفير بيتر فيتيغ (ألمانيا)

السفير رضا بشير تارار (باكستان)

السفير جواو كابرال (البرتغال)

السفير كودجو مينان (توغو)

السفير باسو سانغكو (جنوب أفريقيا)

المستشار لين تيان (الصين)

السفير غيرت روزنتال (غواتيمالا)



240512 240512 12-34760 (A)



السفير جيرار آرو (فرنسا)

السفير نستور أوسوريو (كولومبيا)

السفير محمد لوليشكي (المغرب)

السفير مارك لايال غرانت (المملكة المتحدة)

السفير هارديب سنغ بوري (الهند)

السفيرة سوزان رايس (الولايات المتحدة)

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أغشين **مهدييف**
رئيس مجلس الأمن

المرفق

اختصاصات بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا للفترة من ١٨ إلى ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٢

البعثة إلى ليبريا

يتشارك في قيادة البعثة السفيرة سوزان رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) والسفير محمد لوليشكي (المغرب)

١ - التأكيد مجددا على استمرار دعم مجلس الأمن لحكومة ليبريا وشعبها وهما يعيدان بناء بلدهما ويعززان أسس السلام المستدام والديمقراطية الدستورية والتنمية الاقتصادية.

٢ - التعبير عن الدعم لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وجهودها الرامية إلى تعزيز السلام والأمن في ليبريا.

٣ - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ ولاية البعثة، وتقييم التوقيت المناسب والطرائق المناسبة لتقليصها في ضوء تقرير الأمين العام المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢ (S/2012/230).

٤ - تقييم القدرة التشغيلية المؤسسية للشرطة الوطنية الليبرية وغيرها من المؤسسات الوطنية في كافة أرجاء البلد وإمكانية نموها واستدامتها، وتقييم التقدم المحرز في تحديد الدور المناسب للقوات المسلحة الليبرية.

٥ - تشجيع حكومة ليبريا على تعزيز تجهيزها للمؤسسات الأمنية الوطنية لكي تضطلع بمسؤولية أكبر، لا سيما خارج منروفيا، وعلى تطوير قطاعي العدالة والسجون، مع مراعاة إعادة تشكيل قوام البعثة من الجنود على مراحل.

٦ - الترحيب بجهود حكومة ليبريا الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية ومكافحة الفساد وتعزيز الكفاءة والحكم الرشيد من أجل توطيد السلام، والتشجيع على بذل المزيد من هذه الجهود.

٧ - تشجيع حكومة ليبريا على معالجة الانقسامات السياسية وكفالة وجود حكومة شاملة للجميع وتمثيلية.

٨ - تقييم التحديات الأمنية والثغرات في القدرات على طول الحدود مع كوت ديفوار، وتقييم وتشجيع التعاون بين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا والتأكيد على ضرورة استمرار الاهتمام بتدفقات الأسلحة غير المشروعة في المنطقة واستكشاف سبل تعزيز التعاون الإقليمي.

٩ - التأكيد على أهمية تعزيز وحماية حقوق المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، وتقييم التقدم المحرز في مكافحة العنف الجنسي والعنف الجنساني.

١٠ - التأكيد على دعم مجلس الأمن للمجتمع المدني، بما في ذلك المجموعات النسائية.

١١ - الترحيب بمساهمة لجنة بناء السلام في إصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون والمصالحة الوطنية وتقييم أداء هذه المساهمة.

١٢ - تشجيع حكومة ليبريا على تنمية المهارات وفرص العمل لدى الشبان غير المهرة والعاطلين عن العمل والمتضررين من الحرب، الذين يفتقرون إلى فرص لكسب الرزق.

١٣ - التأكيد على ضرورة التنفيذ الكامل لنظام الجزاءات الذي وضعه مجلس الأمن بشأن ليبريا ما دامت الجزاءات سارية.

البعثة الموفدة إلى كوت ديفوار والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

يتشارك في قيادتها السفير جيرار آرو (فرنسا) والسفير كودجو مينان (توغو)

١ - الترحيب بالتقدم المحرز نحو استعادة الاستقرار والسلام منذ نهاية الأزمة التي أعقبت الانتخابات وإعادة تأكيد الدعم المستمر المقدم من مجلس الأمن.

٢ - تقييم التقدم الذي تحرزه حكومة كوت ديفوار بمساعدة من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في تحقيق استقرار الحالة الأمنية في أبيدجان وبقية أنحاء البلد.

٣ - تقييم التقدم المحرز في إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتشجيع حكومة كوت ديفوار، بطرق منها فريقها العامل الذي أنشأته مؤخرا والمعني بإصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ووضع خطة وطنية شاملة وتنفيذها، وتشجيع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وفريق الأمم المتحدة القطري على تقديم المساعدة في هذا الصدد.

٤ - تقييم الحالة الأمنية والإنسانية في المناطق الحدودية، ولا سيما الحدود مع ليبريا، وتقييم وتشجيع استخدام التعاون بين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

٥ - التواصل مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بشأن مستقبلها، استنادا إلى التوصيات الواردة في التقرير الخاص للأمين العام عن العملية المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٢ (S/2012/186).

٦ - الترحيب بعقد انتخابات برلمانية وطنية، وتشجيع الحكومة على المضي في تواصلها مع المعارضة، وتشجيع المعارضة على المشاركة البناءة في الحياة السياسية.

٧ - دعوة حكومة كوت ديفوار وجميع الجهات الفاعلة الإيفوارية إلى مضافرة جهودهم لتعزيز المصالحة على الصعيدين الوطني والمحلي، وكفالة إقامة إدارة غير إقصائية لشؤون الحكم، ومحاربة الإفلات من العقاب وكفالة وجود عدالة نزيهة، واستعراض التقدم المحرز نحو معالجة الأسباب الأساسية للأزمة في كوت ديفوار.

٨ - تشجيع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على أن تضع، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وأصحاب المصلحة الإقليميين الآخرين من قبيل اتحاد نهر مانو، استراتيجية أمنية على صعيد المنطقة دون الإقليمية للتصدي للتهديد الذي تشكله حركة الجماعات المسلحة والأسلحة عبر الحدود، وكذلك تأثيرها على حركة السكان وذلك بهدف المساهمة في تحقيق الاستقرار الشامل لكوت ديفوار في الأجل الطويل.

الاجتماع بين مجلس الأمن والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبيدجان في ٢١ أيار/مايو

١ - إقامة شراكة فعالة بين مجلس الأمن والجماعة الاقتصادية بشأن القضايا موضع الاهتمام المشترك في المنطقة، ضمن الإطار الشامل للشراكة بين مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن.

٢ - تقييم الحالة في مالي ومناقشة اتخاذ مزيد من الخطوات المشتركة لمواصلة دعم الجهود الإقليمية الرامية إلى استعادة النظام الدستوري، ودعم سيادة مالي ووحدها وسلامتها الإقليمية، ومكافحة التهديد الإرهابي المتصاعد في شمال مالي وتلبية احتياجاتها الإنسانية الأساسية.

٣ - تقييم الحالة في غينيا - بيساو ومناقشة اتخاذ مزيد من الخطوات المشتركة لاستعادة النظام الدستوري ومعالجة الأولويات الحاسمة بالنسبة لاستقرار البلد، من قبيل إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك تسريح الجيش والشرطة، ومكافحة الإفلات من العقاب، والاتجار بالمخدرات.

٤ - تقييم الجهود الإقليمية الهادفة إلى مواجهة التهديدات عبر الوطنية في غرب أفريقيا من قبيل الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والسطو المسلح في البحر، وذلك بمساعدة من الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبالتنسيق مع الكيانات الإقليمية الأخرى.

البعثة إلى سيراليون

يتشارك في قيادتها السفير مارك لايال غرانت (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) والسفير باسو سانغكو (جنوب أفريقيا)

١ - إعادة تأكيد دعم مجلس الأمن للجهود المتواصلة التي تبذلها السلطات الوطنية لسيراليون وشعبها لتوطيد السلام.

٢ - تقييم التقدم الذي تحرزه السلطات الوطنية لسيراليون وشعبها في بناء السلام في عدد من المجالات، بما في ذلك المصالحة الوطنية، وتعزيز المساواة بين الجنسين والتحضير للانتخابات الوطنية والمحلية التي ستجرى في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

٣ - التأكيد على أهمية الانتخابات المقبلة لتوطيد السلام والأمن في سيراليون.

٤ - تكرار تأكيد دعوة مجلس الأمن جميع الأحزاب السياسية إلى المشاركة البنّاءة في حوار صادق ومنفتح يهدف إلى تعزيز التماسك الوطني، وإلى تكثيف جهودها لتهيئة بيئة تفضي إلى إجراء انتخابات سلمية وشفافة وحرة ونزيهة.

٥ - تكرار تأكيد دعوة مجلس الأمن قادة الأحزاب السياسية إلى اتخاذ تدابير لبناء الثقة بين الأحزاب، وتعزيز المشاركة السياسية ونبذ العنف بين أعضائها، وكفالة التقيد التام بالأصول القانونية وبالتوصيات الواردة في البيان المشترك الصادر في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، الذي يدعو، في جملة أمور، إلى إنشاء اللجنة المستقلة المعنية بالشكاوى ضد الشرطة من أجل تعزيز حياد الشرطة ومهنيتها، ووضع مدونة قواعد سلوك للأحزاب السياسية.

٦ - التأكيد على أهمية تصدي السلطات الوطنية في البلد بشكل متناسب للأخطار التي تهدد أمن جميع المواطنين في سيراليون وأهمية مواصلة الالتزام باحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الواجب التطبيق.

٧ - تكرار تأكيد دعوة مجلس الأمن اللجنة المستقلة لوسائط الإعلام إلى رصد وسائط الإعلام بصورة استباقية وكفالة امتثالها لمدونة قواعد سلوك وسائط الإعلام، والتأكيد مرة أخرى على دعوة المجلس السلطات الوطنية إلى التصدي للتحديات الإدارية والمالية التي تواجهها هيئة الإذاعة السيراليونية.

٨ - إعادة تأكيد دعم المجلس لمساهمة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون وفريق الأمم المتحدة القطري في خدمة أولويات بناء السلام والتنمية في سيراليون، وبخاصة من خلال الرؤية المشتركة المتكاملة لأسرة الأمم المتحدة من أجل سيراليون.

٩ - التشديد على الدور المهم للمنظمات الإقليمية من قبيل الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو، فضلا عن التشكيلة المعنية بالبلد التابعة للجنة بناء السلام، في دعم سيراليون لتحقيق أهدافها في مجال بناء السلام والأمن والتنمية الطويلة الأجل.

١٠ - تقييم عمل وحدة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والتأكيد مرة أخرى على دعوة مجلس الأمن سلطات سيراليون إلى العمل مع جيران البلد وشركائه الإقليميين في المنطقة على تكثيف جهوده المشتركة لتوطيد السلام والأمن في المنطقة، بطرق منها التصدي للتحديات التي يشكلها الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة.